الدوحة تجدد دعم جميع المساعي الرامية إلى نزع فتيل التوتر والتوصل إلى اتفاق شامل

الرئيس الأميركي يشيد بدور قطر وأميرها في دعم الجهود الديبلوماسية وتيسير الحوار بين الأطراف

صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر

الرئيس الأميركي دونالد ترامب

عواصم ـ وكالات: استعرض صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب آخر التطورات الإقليمية، لاسيما الجهود المبذولة لخفض التصعيد بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران، وتقريب وجهات النظر بينهما، بما يعزز فرص التوصل إلى تسوية ديبلوماسية مستدامة للأزمة.

وقالت وكالة الأنباء القطرية «قنا» ان الرئيس الأميركي أشاد في اتصال هاتفي اجراه مع صاحب السمو الأمير بالدور الذي تضطلع به دولة قطر بقيادته في دعم الجهود الديبلوماسية، وتيسير الحوار بين الأطراف، بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

من جانبه، أكد صاحب السمو الأمير أهمية مواصلة الحوار واعتماد الوسائل الديبلوماسية لمعالجة القضايا الخلافية، وضرورة التزام جميع الأطراف بما تم التوافق عليه في إطار مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران، ودعم المبادرات الدولية الهادفة إلى احتواء التوترات، بما يسهم في ترسيخ السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

كما بحث الجانبان عددا من القضايا ذات الاهتمام المشترك. وأكدا أهمية مواصلة التنسيق والتشاور إزاء المستجدات الإقليمية والدولية، بما يخدم مصالح البلدين الصديقين.

وفي السياق، اجتمع الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري، مع وزير الخارجية المصري د.بدر عبدالعاطي، على هامش اجتماع اللجنة الوزارية العربية المكلفة بالتحرك الدولي لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة، الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان.

وجرى خلال الاجتماع استعراض علاقات التعاون بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها، وآخر المستجدات الإقليمية، لاسيما التنسيق العربي المشترك لمواجهة التصعيد الإسرائيلي الذي يستهدف القدس المحتلة، بالإضافة إلى الجهود الديبلوماسية المبذولة لخفض التصعيد وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأكد رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، خلال الاجتماع، ضرورة التزام جميع الأطراف بالحوار والدبلوماسية، وتنفيذ ما تم التوافق عليه في إطار مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران، بما في ذلك ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز، للحفاظ على أمن المنطقة، وصون المكتسبات التي تحققت، وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

وجدد دعم دولة قطر الكامل لجميع المساعي الرامية إلى نزع فتيل التوتر، والتوصل إلى اتفاق شامل يحقق السلام المستدام في المنطقة.

استقبل أعضاء اللجنة الوزارية العربية ـ الإسلامية لمواجهة السياسات الإسرائيلية دولياً

ملك الأردن يحذّر من استغلال الاضطرابات في المنطقة لفرض واقع جديد في القدس المحتلة

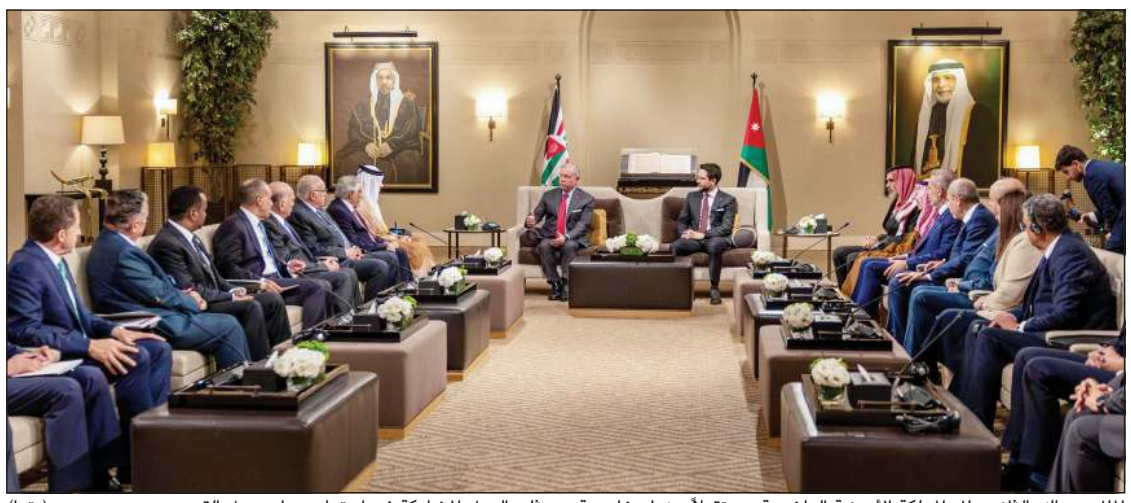
الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية مستقبلاً وزراء خارجية وممثلي الدول المشاركة في اجتماع عمان حول القدس (بترا)

الصفدي: المقدسات مهددة كما لم تكن يوما والإجراءات الإسرائيلية تقتل حل الدولتين

عمان ـ وكالات: أكد الملك عبدالله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، على ضرورة اتخاذ موقف عربي إسلامي موحد وجهد مشترك لوقف الإجراءات الإسرائيلية غير المسبوقة في مدينة القدس، خصوصا في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف.

وشدد لدى استقباله أمس أعضاء اللجنة الوزارية العربية ـ الإسلامية المكلفة بالتحرك الدولي لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة، على استمرار الأردن بالقيام بدوره التاريخي والقانوني في رعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، انطلاقا من الوصاية الهاشمية عليها.

وضم الوفد وزراء خارجية وممثلي تونس، والجزائر، والعراق، ودولة قطر، والسعودية، والصومال، وفلسطين، ومصر، والمغرب، والأمين العام لجامعة الدول العربية، إلى جانب وزراء خارجية وممثلي إندونيسيا وباكستان وتركيا وماليزيا.

وحذر الملك، بحضور الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد، من خطورة استغلال الاضطرابات التي تشهدها المنطقة لفرض واقع جديد في المدينة المقدسة، مشيرا إلى خطورة توسع دائرة الصراع إثر استمرار التصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية ومحاولات ضم الأراضي وتوسيع الاستيطان هناك.

في هذا السياق، انعقد في العاصمة الأردنية عمان أمس اجتماع وزراء خارجية الدول العربية الأعضاء في اللجنة الوزارية العربية المكلفة بالتحرك الدولي لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة، وأمين عام جامعة الدول العربية، ووزراء خارجية إندونيسيا، وباكستان، وتركيا، وماليزيا.

وشارك في الاجتماع إلى جانب نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، الشيخ محمد بن عبدالرحمن رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري، ووزراء خارجية كل من السعودية صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان، ومصر د.بدر عبدالعاطي، والصومال عبد السلام عبدي علي، والعراق د.فؤاد حسين، وتركيا هاكان فيدان، وباكستان محمد إسحاق دار.

وبحث الاجتماع العربي ـ الإسلامي الأوضاع في القدس المحتلة وأماكنها المقدسة الإسلامية والمسيحية، لبلورة موقف مشترك في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية التصعيدية غير الشرعية التي تستهدف هوية القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

واتهم وزير الخارجية الأردني الذي ترأس الاجتماع، إسرائيل بتكريس احتلالها غير الشرعي للقدس الشرقية. وبناء المستوطنات، وضم الأراضي، ومصادرة الممتلكات، والتضييق على المقدسيين، وفصل القدس عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة، تنفيذا لمخطط يستهدف هوية المدينة وتاريخها وحاضرها ومستقبلها، مؤكدا أنها «تخرق حرمة المقدسات الإسلامية والمسيحية، وتحاصر حرية العبادة للمسلمين والمسيحيين».

وحذر الصفدي في كلمته امام الاجتماع من أن «القدس في خطر يتفاقم، ومقدساتها الإسلامية والمسيحية مهددة كما لم تكن يوما»

وتابع الصفدي: يعاني رجال الدين المسيحيون همجية التطرف، وتتصدى الكنائس لمحاولات نزع أموالها وأراضيها بقوانين غير شرعية تسنها إسرائيل، في خرق للقانون الدولي، الذي ينص حاسما على أنه لا سيادة لمحتل على أرض محتلة.

وأشار إلى أن السياسات الإسرائيلية الاستفزازية تستهدف المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، باعتداءات ممنهجة غير مسبوقة تزداد كما ونوعا، وغطرسة رعناء، تحاول تقويض هويته الإسلامية، وتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد المبارك الذي هو في كل مساحته مكان عبادة خالص للمسلمين.

واعتبر أن «الحكومة الإسرائيلية تنفذ إجراءاتها غير الشرعية في القدس ومقدساتها في إطار سياسة عامة لتكريس الاحتلال في الضفة الغربية، وقتل حل الدولتين، الذي لا بديل عنه سبيلا لتحقيق السلام العادل». واستعرض معهم العلاقات الثنائية وتطورات المنطقة.

من جانبه، دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل فهمي إلى تحرك عربي عاجل لمواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المدينة المقدسة.

وقال فهمي في كلمته أمام الاجتماع إن المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها القدس والمسجد الأقصى المبارك تتصاعد في ظل سعي الاحتلال إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني والديموغرافي القائم في البلدة القديمة والحرم القدسي الشريف.

أنباء مصرية

يستعد لخوض مواجهة حاسمة بالانتخابات العامة المقررة في نوفمبر المقبل

طبيب أميركي من أصل مصري يفوز بترشيح الديموقراطيين لمجلس الشيوخ في ميشيغان

واشنطن ـ كونا: أعلن عبدالرحمن السيد وهو طبيب أميركي من أصل مصري أمس فوزه على منافسته في الانتخابات التمهيدية للحزب الديموقراطي لخوض انتخابات مجلس الشيوخ في ولاية ميشيغان التي تعتبر إحدى أبرز الولايات المتأرجحة في الانتخابات الأميركية.

وفاز التقدمي السيد المدعوم من السيناتور بيرني ساندرز على منافسته هيلي ستيفنز المدعومة من زعيم الديموقراطيين في مجلس الشيوخ تشاك شومر بهامش ضئيل بعد حصده 48,5٪ مقابل 47,5٪.

وأعرب السيد عبر منصة «اكس» للتواصل الاجتماعي عن شكره لناخبي ميشيغن مستعرضا أبرز الأهداف التي دفعته لخوض الانتخابات.

وكتب السيد «إبعاد المال عن السياسة.. المال في جيوبكم.. الرعاية الصحية للجميع.. يا ميشيغان... لقد فزنا.. أنا فخور للغاية بكوني مرشح الحزب الديموقراطي لتمثيلكم في مجلس الشيوخ الأميريكي.. فلنحقق الفوز في شهر نوفمبر».

المرشح عبدالرحمن السيد محيياً مناصريه عشية الانتخابات (أ.ف.ب)

كما ألقى كلمة بعد إعلان انتخابه جدد فيها شكر الناخبين وتطرق إلى سياسات الهجرة والرعاية الصحية منتقدا سيطرة شركات الأدوية والتكنولوجيا الكبرى في الولايات المتحدة.

وولد السيد لمهاجرين مصريين في عام 1984 وتخرج طبيبا في مجال الأوبئة وعمل في الطب ودرس في جامعة (كولومبيا) في مجال الصحة العامة وتولى مناصب حكومية في مجال الصحة حيث تبوأ منصب المدير التنفيذي لإدارة الصحة في (ديترويت) والمسؤول الصحي لمدينة (ديترويت) من 2015 إلى 2017.

وفي عام 2017 استقال من منصب مدير الصحة للترشح لمنصب حاكم ولاية ميشيغان، حيث خاض الانتخابات التمهيدية الديموقراطية لعام 2018 واحتل المرتبة الثانية من بين ثلاثة مرشحين.

ويستعد السيد لخوض مواجهة حاسمة في الانتخابات العامة المقررة في نوفمبر المقبل أمام المرشح الجمهوري والنائب السابق مايك المدعوم من الرئيس الأميركي دونالد ترامب في سباق ينظر إليه بوصفه من المعارك المفصلية التي قد تحدد مستقبل الأغلبية في مجلس الشيوخ.

بحث وضعها وزراء الري والصناعة والإنتاج الحربي

منظومة متكاملة لإدارة المياه في القطاع الصناعي

القاهرة ـ ناهد إمام وهناء السيد

بحث د.هاني سويلم، وزير الموارد المائية والري، وم.خالد هاشم وزير الصناعة، ود.م.صلاح جمبلاط، وزير الدولة للإنتاج الحربي، بمقر وزارة الموارد المائية والري بالعاصمة الجديدة، وضع منظومة متكاملة للإدارة المستدامة للمياه بالقطاع الصناعي، ورفع كفاءة استخدامها، وتوطين التقنيات المرتبطة بمعالجة المياه وإعادة تدويرها داخل المصانع.

وفي مستهل اجتماع مشترك توجه سويلم بالشكر إلى وزيري الصناعة والإنتاج الحربي على التعاون البناء في الملفات المشتركة، مؤكدا حرص الدولة المصرية على دمج اعتبارات استدامة الموارد المائية ضمن خطط التوسع الصناعي.

وأكد وزير الموارد المائية والري أن الدولة تستهدف دعم التنمية الصناعية، والتعامل مع المياه باعتبارها موردا استراتيجيا يجب إدارته بكفاءة، من خلال تقديم حلول فنية وتخطيطية تسمح بالتوسع الصناعي مع الحفاظ على الموارد المائية وتعظيم العائد الاقتصادي لكل متر مكعب منها.

وأوضح أن تعظيم القيمة المضافة للمياه في القطاع الصناعي يسهم في دعم الاقتصاد الوطني، شريطة الالتزام بأعلى معايير كفاءة الاستخدام، وتقليل الفواقد، والتوسع في إعادة تدوير المياه داخل المنشآت الصناعية.

وشدد على ضرورة أن تتضمن دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات الصناعية تقديرا دقيقا للاحتياجات المائية، ومصادر توفيرها، وكفاءة استخدامها، ونظم المعالجة وإعادة التدوير بها، بحيث تصبح المياه عنصرا أساسيا في معادلة التخطيط الصناعي.

ومن جانبه، أكد م.خالد هاشم، وزير الصناعة، أن كون قطاع الصناعة قاطرة التنمية المستدامة يلقي على عاتقها مسؤولية الحفاظ على الموارد الطبيعية وتعظيم الاستفادة منها خاصة وأن وزارة الصناعة لديها استراتيجية طموحة لزيادة القاعدة الصناعية وتوطينها.

من جهته، أكد د.صلاح جمبلاط، وزير الدولة للإنتاج الحربي، أنه تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية بتعزيز كفاءة إدارة الموارد المائية وتعميق التصنيع المحلي، تضع وزارة الإنتاج الحربي الإمكانات التصنيعية والتكنولوجية والفنية بشركاتها التابعة في خدمة هذا الملف الحيوي والمشاركة بفاعلية في تنفيذ مشروعات محطات معالجة وتحلية المياه، والتوسع في إنتاج مكوناتها محليا.

البيان الختامي للاجتماع الوزاري: تحرك مشترك لإلزام إسرائيل باحترام الوضع التاريخي في القدس

عمان ـ وكالات: استضاف الأردن أمس اجتماع وزراء خارجية الدول العربية الأعضاء في اللجنة الوزارية العربية المكلفة بالتحرك الدولي لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة، وهي دولة قطر، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وجمهورية العراق، ودولة فلسطين، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والأمين العام لجامعة الدول العربية الذين اجتمعوا مع وزراء خارجية وممثلي إندونيسيا، وباكستان، وتركيا، وماليزيا.

وبحث الاجتماع التصعيد الإسرائيلي الخطير وغير المسبوق في مدينة القدس المحتلة والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، وإطلاق تحرك مشترك لمواجهة جميع الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التي تدفع المنطقة نحو المزيد من الصراع.

وبحسب البيان الختامي، فقد اتفق المشتركون على:

● إدانة السياسات والإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير الهوية العربية الإسلامية والمسيحية للقدس المحتلة ووضعها القانوني والديموغرافي، ورفض هذه الإجراءات كونها فعلا باطلا وملغى ولا أثر قانونيا له، وخرقا فاضحا للقانون الدولي ولالتزامات إسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال.

● التأكيد على أن القدس الشرقية جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة لا سيادة لإسرائيل عليها، وعاصمة الدولة الفلسطينية التي يجب أن تتجسد حرة، مستقلة، وذات سيادة على خطوط الرابع من يونيو 1967، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل، على أساس حل الدولتين، ووفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، سبيلا وحيدا لتحقيق السلام العادل والشامل. والتأكيد على اعلان نيويورك للتسوية السلمية لحل القضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين.

● إدانة جميع الانتهاكات الإسرائيلية في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وجميع محاولات تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم فيه، وفرض التقسيم الزماني والمكاني، بما في ذلك الاقتحامات المتصاعدة التي ينفذها المستوطنون ووزراء ومسؤولون إسرائيليون متطرفون، بتسهيل من سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتحت حمايتها، وما يصاحبها من ممارسات استفزازية وتصريحات تحريضية، وتقييد وصول المصلين إلى المسجد المبارك والاعتداء عليهم.

● التأكيد على أن المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة 144 دونما، هو مكان عبادة خالص للمسلمين فقط، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة جميع شؤونه وتنظيم الدخول إليه.

● إدانة الانتهاكات الإسرائيلية التي تطال المقدسات المسيحية، وتهدد الوجود المسيحي التاريخي في القدس، بما في ذلك القيود المفروضة على الوصول إلى كنيسة القيامة وممارسة الشعائر الدينية فيها، والتدخل في شؤون الكنائس والتضييق على مؤسساتها وممتلكاتها، والاعتداءات التي تستهدف رجال الدين والمصلين والرموز الدينية.

● دعم الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ودورها في حماية هذه المقدسات، وصون هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها.

● دعم صمود المقدسيين وتمكينهم في مواجهة التحديات وتثبيت وجودهم في مدينتهم، من خلال توفير كافة أشكال الدعم التنموي، وتعزيز صمود المؤسسات الفلسطينية في القدس وحمايتها.

● التعبير عن اهمية دور لجنة القدس، ووكالة بيت مال القدس الشريف، الذراع التنفيذي للجنة ودعم كل ما تقوم به اللجنة من جهود.

● التحذير من أن الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية في مدينة القدس المحتلة تشكل استفزازا سافرا لمشاعر نحو ملياري مسلم حول العالم وتدفع نحو تفجر صراع ديني لن تقف تداعياته عند حدود المنطقة، وسيهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

● دعوة المجتمع الدولي ومجلس الأمن للتحرك فورا لوقف جميع الإجراءات الإسرائيلية اللاشرعية في القدس المحتلة وأماكنها المقدسة، والتي تتفاقم في سياق سياسة إسرائيلية ممنهجة لتكريس الاحتلال في مدينة القدس وكل الأرض الفلسطينية المحتلة، عبر التوسع الاستيطاني وضم الأراضي ومحاصرة الاقتصاد الفلسطيني، واستهداف المؤسسات الوطنية الفلسطينية، وتصاعد إرهاب المستوطنين، واستهداف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، في الوقت الذي تستمر فيه خروقات إسرائيل لاتفاق وقف إطلاق النار في غزة وتفاقم الكارثة الإنسانية في القطاع، ما يقوض حل الدولتين وكل فرص تحقيق السلام العادل والشامل، ويؤجج التوتر والصراع في المنطقة.

● رفض أي قرار أحادي يخرق المكانة القانونية لمدينة القدس المحتلة بما يشمل افتتاح بعثات ديبلوماسية في المدينة أو نقلها إليها، مؤكدين مخالفتها للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومطالبة هذه الدول بالعدول عنها.

● إطلاق تحرك مشترك لحشد موقف دولي فاعل لوقف هذه الممارسات والإجراءات والسياسات الإسرائيلية التصعيدية وغير الشرعية، ولإلزام إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، باحترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس وأماكنها المقدسة.

● إطلاق آلية عمل مؤسساتية مستدامة، تشمل منصة إعلامية، لتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية للأماكن المقدسة والمصلين وتعريتها وتوضيح تداعياتها الكارثية التي تدفع باتجاه صراع ديني، وتقوض الأمن والسلم الإقليميين والدوليين، أمام المنظمات الدولية والرأي العام العالمي، وتوفير الدعم اللازم لهذه الآلية.

● الدعوة الى عقد اجتماع وزاري مشترك لمنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية خلال الأسبوع رفيع المستوى لأعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر المقبل في نيويورك لبحث التصعيد الإسرائيلي الخطير في القدس وأماكنها المقدسة وسبل مواجهته.

● شكر المملكة الأردنية الهاشمية على تنظيم الاجتماع.